



محور الدراسات الاقتصادية



الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

Financial Inclusion and Its Role in Achieving Sustainable
Development in Accordance with Saudi Arabia's Vision 2030

Dr. Ibrahim Bin Muthker Bin Salih

Imathker@ut.edu.sa

ORCID: <https://orcid.org/0000-0002-8035-0283>

د. إبراهيم بن مذكر بن صالح العتيبي
أستاذ القانون الخاص المشارك - قسم القانون
جامعة تبوك - تبوك - المملكة العربية
السعودية

تاريخ النشر: 2024/9/1

تاريخ القبول: 2024/7/4

تاريخ الإستلام: 2024/7/1

Received: 1 / 7 / 2024

Accepted: 4 / 7 / 2024

Published: 1 / 9 / 2024

التي تواجه تحقيق الشمول المالي والتأثير المحتمل له على الاقتصاد الكلي السعودي، وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على معدلات الفقر والاستثمار. يدور حول تحديد وتحليل الأثر الفعلي للشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن السياق السعودي، والفرص والعقبات المرتبطة به. من خلال الدراسة، توصل البحث إلى أن

ملخص:

دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠، مركزاً على كيفية تمكين الخدمات المالية والمصرفية لتغطية أوسع نطاق من الأفراد والفئات في المجتمع، بما يعزز النمو الاقتصادي ويحسن من الكفاءة الإجمالية للقطاع المالي. تتمثل الإشكالية في التحديات

Abstract:

This research explores the role of financial inclusion in enhancing sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia as envisioned in the 2030 Vision. It focuses on how to empower financial and banking services to cover a wider range of individuals and groups within society, thereby enhancing economic growth and improving the overall efficiency of the financial sector. The challenges faced in achieving financial inclusion and its potential impact on the Saudi macroeconomy, including its direct and indirect effects on poverty and investment rates, form the core issue of this study. The research revolves around identifying and analyzing the actual impact of financial inclusion on achieving sustainable development goals within the Saudi context, along with the opportunities and obstacles associated with it. Through the study, it has been found that financial inclusion plays a vital role in enhancing sustainable development by providing equal opportunities to access financial services and contributing to the reduction of economic and social gaps. It enhances the effectiveness of monetary and financial policies, achieves higher levels of financial and economic stability, and supports financial and banking innovation. The

الشمول المالي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير فرص متكافئة للوصول إلى الخدمات المالية، والمساهمة في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. تحسين فعالية السياسات النقدية والمالية بفضل تعزيز الشمول المالي، وتحقيق مستويات أعلى من الاستقرار المالي والاقتصادي، ودعم الابتكار المالي والمصرفي. كما أكدت الدراسة على أن تحقيق الشمول المالي يساهم في تمكين النساء اقتصادياً ويعزز من قدرتهن على المشاركة الفعالة في الاقتصاد. ضرورة تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية لدعم الشمول المالي، تحسين الأطر التنظيمية لحماية المستهلكين، والعمل على توعية و تثقيف الجمهور حول الخدمات المالية. كما شددت الدراسة على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية لتجاوز العقبات التي تعيق تحقيق الشمول المالي بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية المستدامة، رؤية السعودية ٢٠٣٠، الخدمات المالية.



فالشمول المالي يعمل على تسهيل عمليات التواصل بين المدخرين والمستثمرين مما يساهم في زيادة الإنتاجية الكلية.

ويتضمن البرنامج تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية، وذلك لأن تحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادي يكون هدف واحد وذلك للوصول إلى نمو شامل ومستدام من خلال تشجيع السياسات والإصلاحات التي تعزز الطلب على الخدمات المالية، وكذلك تكثيف الخدمات المالية وهو ما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار. ويقع على عاتق المصارف الدور الأكبر في زيادة مساحة وحجم الشمول المالي، حيث أن هناك فئات متعددة في المجتمع غير قادرة على الوصول إلى التمويل المالي المناسب، أو إلى الخدمات المالية الملائمة؛ بسبب البنية التحتية المالية غير المتطورة أو تعليمات حماية المستهلك غير الفعالة، حيث أن مهام المصارف القضاء على هذه الحواجز لتحقيق التنمية والاستقرار للنظام المالي في البلد، إذ يعد استخدام البنية التحتية الرقمية عاملاً في زيادة وصول

study also highlights that achieving financial inclusion contributes to economically empowering women and enhancing their capacity to participate effectively in the economy. There is a necessity to develop the financial and technological infrastructure to support financial inclusion, improve regulatory frameworks for consumer protection, and work on educating and raising public awareness about financial services. The study emphasizes the importance of learning from international experiences to overcome the obstacles that hinder the effective achievement of financial inclusion.

Keywords: Financial Inclusion, Sustainable Development, Saudi Vision 2030, Financial Services.

مقدمة

أولت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ أهمية كبيرة لتعزيز دور القطاع المالي ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار وزيادة كفاءة القطاع المالي لتعزيز الأصول وتوسيع قاعدة المستفيدين ومواجهة التحديات، وهذا ما جعلها تطلق برنامجاً لتحقيق هذا الهدف بعنوان «برنامج تطوير القطاع المالي ٢٠٢٠»،

المتعاملين إلى الموارد والخدمات المالية الرسمية، ومن ثم نقص عدد المستبشرين ماليًا.

أولاً: موضوع البحث

ينصب موضوع البحث على بيان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية وذلك في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، وما تمثله من ضرورة لمواكبة التطورات في مجال المبادلات المالية والتحويلات الرقمية، حيث يهدف إلى شمول الخدمات المالية والمصرفية للشريحة الأكبر من أفراد وفئات المجتمع وتعزيز القدرة على الوصول إلى المصادر والخدمات المالية بتكلفة معقولة، ويعمل على ربط الأشخاص بالبنوك للحصول على منافع متبادلة، فهو يعزز فرص الاستفادة من تطور النظام المالي ويساهم في تحسين الادخار وتراكم رأس المال وتحسين الاستثمار وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي.

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في بيان مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة داخل المملكة العربية السعودية، خاصة أن الحاجة إلى الشمول المالي أصبحت ملحة

لعملية التنمية الاقتصادية، لأنه كلما ارتفعت شريحة المتعاملين في النظام المالي كلما ساعد في تحسين عمليات التخطيط واتخاذ القرارات بوجود بيانات أكثر واقعية ودقة عن النظام المالي، وهذا ما يفيد متخذي القرارات من أجل تحسين فعالية السياسة النقدية من خلال نمو الشمول المالي، خاصة أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تبنت وبشكل ملحوظ الشمول المالي والعمل على تذليل العقبات التي تواجه تحقيقه من أجل مواكبة التطورات العالمية وتشجيع الاستثمارات .

ثالثاً: إشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي المتمثل في بيان ماهية دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية وفق رؤيتها الاستراتيجية الشاملة ٢٠٣٠ وطموحاتها في الحد من معدلات الفقر، ويقودنا هذا التساؤل إلى تساؤل آخر حول ماهية انعكاسات تبني فكرة الاشتمال المالي على الاقتصاد السعودي ككل، والعقبات التي تواجه تحقيق استراتيجية الشمول المالي وسبل مواجهتها، ودور المؤسسات المالية في

تعزيز الشمول المالي؟

رابعاً: أهداف وأسباب اختيار
البحث

١- أهداف البحث: تكمن أهداف في

بعض النقاط منها

أ- إبراز ماهية تبنى ثقافة الشمول
المالي، والتأكيد على دوره في تعزيز
قطاع الخدمات المالية السعودي،
وضرورة العمل على توعية المجتمع
لكيفية تلقي المنتجات والخدمات
المالية، والحماية المقررة لهم من
خلال تعاملاتهم.

ب - بيان أثر الشمول المالي في
تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية
لما له من دور كبير في إتاحة التمتع
بالخدمات المالية لكافة فئات
المجتمع السعودي والمتوافق مع
رؤيتها الاستراتيجية الشاملة ٢٠٣٠.

ج - توضيح مدى فعالية آلية
الاشتمال المالي في الحد من معدل
الفقر ورفع قدرة المنافسة بين
المؤسسات المالية المصرفية وغير
المصرفية في مجال تقديم الخدمات
المالية بأقل تكلفة وأعلى جودة.

٢- أسباب اختيار البحث وتكمن
أسباب اختيار البحث في:

أ- أهمية ما يشكله الشمول المالي
من هدف استراتيجي للاقتصاد

السعودي، من أجل تحقيق التكامل
بين الاستقرار المالي والنزاهة
المالية، والحماية المالية للمستهلك،
والمساعدة على الادخار.

ب - أهمية الشمول المالي في خلق
مجتمع واعي ومثقف مالياً يستطيع
تلقي الخدمات المالية على المستوى
العالمي، مع بيان ما يوفره النظام
من حماية لكافة الأطراف في عملية
الشمول المالي.

ج - ضرورة تهيئة المناخ المناسب أو
البنية التحتية المالية لما يعد الشمول
المالي ركيزة من ركائز التنمية
الاقتصادية، وإن تطوير الشمول
المالي ليس هدفاً في حد ذاته، بل
أداة في تحقيق مستهدفات التنمية
الاقتصادية من تحسين مستوى
المعيشة وتطوير عنصر رأس المال
وتمكين المرأة وغيرها من الفئات
الأقل حظاً بالتمتع بالخدمات المالية

خامساً: الدراسات السابقة

١- دراسة القاضي، آلاء، (٢٠١٨):
بعنوان « الشمول المالي والأداء
الاقتصادي بالتطبيق على مصر »^(١).
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور
الشمول المالي في الأداء الاقتصادي في
مصر عن بيان ماهية الشمول المالي

وأهميته وأهدافه ومعايير قياس فاعليته مع تحليل دور النظام المصرفي في تحقيق الشمول المالي وتحديد مستواه مقارنة بالدول المجاورة.

٢- دراسة معتوق، سهير محمود (٢٠٢١): بعنوان «تقدير تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية»^(٢).

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية ودوره في تدعيمه من خلال العمل على زيادة الناتج المحلي عن طريق زيادة نطاق الخدمات المالية كالودائع المستحقة، والتي تؤدي بدورها إلى خفض معدل التضخم، مما يحقق في النهاية زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

٣- دراسة سعدوني، محمد محروس (٢٠٢١): بعنوان «الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة : دراسة تحليلية لواقع الدول العربية»^(٣).

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى اعتبار الشمول المالي ركيزة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن انتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لمختلف فئات

المجتمع وخاصة الطبقات المدنية منها يساهم وبشكل فعال في مكافحة الفقر والجوع والحد من البطالة وتوفير فرص العمل وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية مما ينتج في النهاية تحقيق التنمية المستدامة.

٤- دراسة شنبى، صورية (٢٠١٨): بعنوان «أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية»^(٤). حيث تناولت هذه الدراسة بيان دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في مصر من خلال بيان أهميته والآثار الناتجة على تبنى استراتيجية الشمول المالي والاستفادة من التجارب الدولية والعمل على تفادي العقبات التي تواجه تنفيذها على أرض الواقع.

سادساً: منهجية البحث يعتمد البحث على المنهجين التحليلي والتأصيلي من خلال بيان ماهية الشمول المالي والركائز الذى يقوم عليه ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الحد من الفقر وتحقيق نوع من الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية

بالإضافة إلى بيان المعوقات التي تواجه توسيع رقعة الاشتغال المالي وسبل التغلب عليها، وتحليل الآثار التي تترتب على تبني استراتيجية ومنهجية منضبطة للاشتغال المالي من خلال توضيح سياسة المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، ومدى فاعليتها في تشجيع الاستثمارات المالية الأجنبية، وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

سابعاً: خطة البحث

المبحث الأول: استراتيجية الشمول المالي في المملكة العربية السعودية المطلب الأول: ماهية الشمول المالي. المطلب الثاني: التحديات التي تعوق توسيع استراتيجية لشمول المالي في المملكة وسبل مواجهتها.

المبحث الثاني: انعكاسات تبني الشمول المالي على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية المطلب الأول: الآثار التنموية للشمول المالي على الاقتصاد السعودي.

المطلب الثاني: سياسة المؤسسات المالية السعودية ودورها في تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: استراتيجية الشمول المالي في المملكة العربية السعودية إن بناء نظام مالي شامل يمكن من خلاله إلى فئات المجتمع الفقيرة وذات الدخل المحدود، يتطلب ذلك خلق تحالفات بين كافة المؤسسات المالية الوطنية والعالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تسمح بتوسيع نطاق الشمول المالي، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي، حيث تعتبر البنية الأساسية في طريق تعزيز الشمول المالي، ونظراً لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي ستين دولة باتخاذ خطوات أو إصدار تشريعات تنظم عملية توسيع الخدمات المالية، بالإضافة إلى انضمام أكثر من ١٢٢ مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي، والتزام أكثر من ٤٧ دولة بإعلان مايا لتعزيز الشمول المالي في بلدانها، وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي: المطلب الأول: ماهية الشمول المالي. المطلب الثاني: التحديات التي تعوق توسيع استراتيجية لشمول المالي في المملكة وسبل مواجهتها.



المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

فرض مصطلح الشمول المالي نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموماً والمصرفية بشكل خاص، وذلك منذ إدراك البلدان المتقدمة لأهمية الشمول المالي وطرحه في قمة مجموعة العشرين، في قمة تورونتو الكندية عام ٢٠١٠م، والتي تم تعديل أهدافها عام ٢٠١٤م ليتم تأكيدها من خلال وثيقة خطة الأعمال للشمول المالي للدول العظمى العشرين لعام ٢٠١٧م لتعكس التحولات الشاملة في النظرة إلى الشمول المالي وعلاقته بالعديد من معطيات الاقتصاد الكلي.

أولاً: تعريف الشمول المالي: تعددت التعريفات الخاصة بالشمول المالي وجميعها تدور حول فكرة مدى قدرة الأفراد والشركات على الوصول للخدمات المالية بطريقة رسمية وسهلة بعيدة عن المخاطر^(٥).

فقد عرفه البنك الدولي بأنه «إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم المعاملات المدفوعات المدخرات الائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة»^(٦).

كما يعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: «الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية المدفوعات التحويلات المدخرات الائتمان والتأمين، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة»^(٧).

تعريف الباحث لمصطلح الشمول المالي: ونستج من التعريفات السابقة أنه يقصد به إتاحة واستخدام الخدمات المالية ذات الجودة العالية لكافة مختلف فئات المجتمع الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل، وكذلك خدمات التأمين والتمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والأشراف بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة، وسوء استغلال احتياجات هؤلاء من مقدمي الخدمات المالية

والمصرفية، على عكس الاستبعاد المالي الذي يستثني هذه الفئة من التمتع بهذه الخدمات .

ويلزم أن نبين أن مصطلح الشمول المالي مناقض تمام عن مصطلح الاستبعاد المالي أو الإقصاء المالي أو الذي تكون فيه الخدمات المالية غير متاحة لفئة معينة من الأفراد وخصوصاً ذوي الدخل المنخفض، فاستبعاد أغلبية فئات المجتمع من الخدمات المالية يقلل من تحقيق النفع الأكبر من النظام المالي ولا يحقق مكاسب التنمية الاقتصادية لعدم وصولها إلى كافة فئات المجتمع، بل ويساهم في خلق عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية وعدم شمولية مكاسب النمو الاقتصادي لعامة المجتمع^(٨).

فالشمول المالي يهدف إلى تعزيز فرص الطبقة الفقيرة من المجتمع في الحصول على حساب مصرفي للادخار والاستثمار الأمر الذي يساعدهم على تحسين مستوى دخولهم ومستويات الرفاهية التي يعيشون بها والمساهمة بطريقة أفضل في البيئة الاقتصادية، فحصولهم على خدمات مالية بطريقة سهلة وبأسعار معقولة وأمنة شرطاً مسبقاً لتسريع

النمو الشامل^(٩).

وبما أن الطبقة الفقيرة من المجتمع هو السبب الرئيسي للاستبعاد المالي سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، مما يجعلهم يتعاملون مع مقدمي الخدمات غير الرسمية بغض النظر عن مخاطرها، الأمر الذي يعرقل تحقيق التنمية المطلوبة في المملكة، فالشمول المالي يعمل على إزالة العقبات الأساسية للنمو الاقتصادي ويساعد على الحد من الفقر والتوزيع العادل للموارد والقدرات وتقليل حجم الأموال خارج القطاع المصرفي^(١٠).

ثانياً: الأبعاد الأساسية للشمول المالي: من خلال التعاريف السابقة يتضح الأبعاد الأساسية والتي تتمثل في:

أ- قدرة الوصول للخدمات المالية: وذلك من خلال تحديد المؤسسات المالية كيفية الوصول والتمتع بالخدمات المالية، ومستوياتها، بالإضافة إلى بيان العقبات التي تحول دون تقديم خدمات الوصول والعمل على حلها.

ب - كيفية استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء: وذلك من خلال بيان آليات استخدام العملاء

للخدمات المصرفية من خلال تقارير مؤسسات القطاع المصرفي، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظامهم في الاستخدام عبر فترة زمنية معينة^(١١).

ج - قياس مدى جودة الخدمات المالية: إن معيار جودة الخدمة له أهمية كبيرة في قياس مدى شغف العملاء نحو استخدام الخدمات المالية والإقبال عليها، فتعد الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة^(١٢).

ثالثاً: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي: تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيقها لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير المبادرات والجهود التي تعمل تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة، وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الفئات المستهدفة، ولا

يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة حكيمة وقوية وفاعلة ذات صلاحيات موسعة تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة^(١٣).

وتبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في المملكة، من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة في كافة الأمور المتعلقة بالاشتغال المالي؛ وبيان العقبات والتحديات التي ستواجه عملية التطبيق وآليات تجاوزها، وضمان التعاون المشترك بين كافة الأطراف المعنية وتحديد دور كلا منهم في تعزيز عملية الشمول، بالإضافة إلى ضمان التزام الأطراف الرسمية بتنفيذ المهام والمسؤوليات المنوطة بهم ومراقبتهم، مع تحديد آليات هذه المراقبة والمتابعة، وقياس الأداء المالي للمؤسسات المالية وما تم إنجازه تحقيقاً للاشتغال المالي وبناء استراتيجية فعالة للنمو الاقتصادي



والمالي^(١٤).

المطلب الثاني: التحديات التي تعوق توسيع استراتيجية الشمول المالي في المملكة وسبل مواجهتها

في إطار بناء الاستراتيجية الوطنية وإتاحة الخدمات المالية لكل الفئات من أجل توسيع قاعدة الشمول المالي، فهناك عدة معوقات تواجههم، فيجب تحديد أهم التحديات التي قد تواجه بناء وتطوير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتحديد الطرق والآليات المقترحة لتجاوزها^(١٥).

أولاً: العقبات التي تواجه الشمول المال المالي: يوجد مجموعة من المعوقات التي تواجه تحقيق الشمول المالي والتي يجب التعامل معها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ومن بين هذه التحديات الآتي:

١- ضعف مستوى التعليم المالي أو ما يعرف بالأمية المالية، فنجد أن أغلب فئات المجتمع ليس لديهم فكرة عن الخدمات المالية، وطريقة التعامل مع المؤسسات المالية، وخاصة أصحاب الدخل المنخفض أو الذين يعيشون في مناطق بعيدة،

بالإضافة إلى غياب الثقة في النظام المالي وكثرة عمليات التمويل المالي غير المشروعة، وكثرة قضايا الفساد المالي، ومن بين المعوقات أيضاً ما يدخل ضمن المعتقدات الدينية وهو ما يعرف بالاستبعاد المالي الطوعي، وذلك لاعتقاد شريحة قليلة من المجتمع بأن هذه المعاملات تدخل ضمن الأعمال الربوية وان كافة التعاملات البنكية هي حرام شرعاً^(١٦).

٢- غياب المنافسة الحقيقية بين مقدمي الخدمات المالية من المؤسسات المالية المصرفية، أو ارتفاع درجة التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك، في المناطق الأعلى دخلاً، وندرته في المناطق الأقل دخلاً أو المتوسطة مما يعوق الشمول المالي وعدم وصول الخدمات المالية إلى كافة المواطنين^(١٧).

٣- عدم وجود جهاز رقابي على الاقتصاد غير الرسمي، والتي تتم من قبل المؤسسات غير المالية والتي تقدم خدمات مالية خارج النطاق النظامي الشرعي مما يخلق نوع من عدم الاطمئنان للعمليات المالية الرقمية^(١٨).

٤- غياب العدالة الاجتماعية بين

أفراد المجتمع الواحد، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يؤدي إلى عدم وجود رأس مال يخول كافة الفئات بأحقية الحصول على الخدمات المالية خاصة الرقمية، في ظل ارتفاع تكاليف الخدمات المالية كفوائد للوساطة المالية والمعاملات المالية .

ثانياً : متطلبات تحقيق الشمول المالي: لكي يتم تحقيق الشمول المالي المطلوب فلا بد من تطوير كفاءة أداء أنظمة الدفع، بالإضافة إلى مواكبة البنية الرقمية المتقدمة المساندة لنشر الخدمات المالية في الأماكن المعزولة والنائية، لكونها إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي^(١٩)، ومن بين أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية هي:

١- توفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة واللوائح، وتعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام من خلال إنشاء فروع صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر، إضافة إلى إنشاء

نقاط وصول للخدمات المالية^(٢٠).

٢- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية، والعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع^(٢١).

٣ - العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم^(٢٢).

٤- العمل على الاهتمام بالتوعية المالية أو ما يسمى التثقيف المالي، يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجيات وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، حيث يتم تطوير الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف مالياً ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع. يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر^(٢٣).

٥- العمل على تحقيق نوع من التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، ومراعاة قلة خبرتهم في

استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، ففي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم^(٢٤).

٦- العمل على تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية، ودمجها مع المؤسسات المالية المصرفية، وتشجيع روح المنافسة بين المؤسسات المالية النظامية، من خلال تسهيل كافة الإجراءات المطلوبة للمواطن أثناء تقديم الخدمة المالية وبتكلفة أقل^(٢٥).

المبحث الثاني: انعكاسات تبني الشمول المالي على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

تولي المملكة العربية السعودية الشمول المالي اهتماماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، حيث تلعب الخدمات المالية ذات الأسعار الميسرة دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية، وتعتبر أحد أهم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ وبالتالي سوف

بين نتائج تبني المملكة سياسة الشمول ضمن برامجها ورؤيتها من نمو اقتصادي، والحد من معدلات الفقر، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الآثار التنموية

للشمول المالي على الاقتصاد السعودي. المطلب الثاني: سياسة المؤسسات المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول: الآثار التنموية للشمول المالي على الاقتصاد السعودي

يترتب على التوسع في استراتيجية الشمول المالي آثار مهمة على الاقتصاد القومي السعودي فتعزيز مستويات الشمول المالي له أثر إيجابيا على تطور القطاع المالي والمصرفي من جهة وعلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى^(٣٦)، ونبين ذلك من خلال الآتي:

أولاً: أثر التوسع في الشمول المالي على النمو الاقتصادي: أن توفير قطاع مالي يواكب التطورات من أهم أعمدة نهضة وبناء اقتصاد قوى يعمل على تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما تسعى إليه

المملكة وأكدت عليه ضمن رؤيتها ٢٠٣٠، ويأتي ذلك من خلال العمل على توفير كافة الخدمات المالية للمعاملات التجارية وتسهيل تبادل السلع والخدمات وتوفير الائتمان لتعزيز مستويات الاستثمار والأنفاق القومي، والمحافظة على القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم وأوراق مالية أخرى، بالإضافة إلى توفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال توفير أدوات الحماية للمتعاملين في هذا القطاع^(٣٧).

ثانياً: أثر الشمول المالي على تحقيق نوع من الاستقرار المالي: يوجد علاقة قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الفئات المستبعدة من تلقي الخدمات المالية الرسمية بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة وهو ما يساهم في رفع مستوى المعيشة مما يدعم الاستقرار المالي، فقد ساعد الابتكار التكنولوجي الذي يخفض تكاليف المعاملات ويؤدي إلى رفع معدلات النمو وتقليل الفقر على زيادة استثمارات القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما ساهم في تحقيق الاستقرار المالي^(٣٨).

ثالثاً: أثر التوسع في الشمول المالي على تطور فعالية المؤسسات المالية:

يتمثل التطور المالي للمؤسسات المالية في توسيع هيكل النظام المالي مثل زيادة عدد المؤسسات المالية وتشجيع هذه المؤسسات على زيادة حجم الخدمات المالية المقدمة للجمهور، أو يمكن تعريفه بأنه عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفاء وفعال مما يدعم ويحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي فالتطور المالي لا يقتصر على الأمور النقدية بل يشمل آليات التنظيم والرقابة، ودرجة التنافس والانفتاح والمؤسسية مثل قوة الدائنين وتنويع الأسواق والأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد^(٣٩).

وبالتالي فهناك علاقة طردية بين زيادة الشمول المالي وتطور وفعالية المؤسسات المالية باعتبارها مصدر من مصادر تعزيز الشمول المالي وهي فقط التي تعزز فعالية السياسة النقدية وذلك لأنها تشجع الأفراد على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية التي تساعد على تحفيز عملية النمو الاقتصادي حيث أنها

تساهم في تقديم حوافز مناسبة للمشروعات الأكثر إنتاجية كما أنها تساهم في إنشاء هيكل ثابت يزيد الثقة بين العميل ومقدم الخدمة المالية مما يقلل من عدم اليقين في المؤسسات المالية^(٣٠).

رابعاً: أثر تطبيق الشمول المالي على تطور السياسة النقدية للمؤسسات المالية: لا يؤثر الشمول المالي فقط على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر واستقرار النظام المالي بل يؤثر على فعالية السياسة النقدية حيث يمكن أن يساعد السلطة النقدية في السيطرة على التضخم والاستقرار النقدي، واستخدام سعر الفائدة في تحقيق أهدافها إذا كان مستوى الشمول المالي مرتفع، وأيضاً فإن التفاوت الكبير في مستوى الدخل في الدول يوفر مكاسب كبيرة من الشمول المالي الذي يحسن فعالية السياسة النقدية حيث إن العدد الكبير من السكان الذين يتم إدراجهم مالياً من خلال سياسة الائتمان التي يتم اتباعها وسياسة سعر الفائدة بطريقة تجذب الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة يساعد في تحسين فعالية السياسة النقدية، وذلك من خلال مضاعفة



عدد المشمولين مالياً^(٣١).

خامساً: أثر الشمول المالي على انخفاض معدل الفقر: يؤثر الشمول المالي على الفقر بشكل كبير فالعلاقة عكسية فكلما زاد تطبيق الشمول المالي كلما انخفض معدل الفقر، فالشمول المالي يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يحسن مستوى المعيشة من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر^(٣٢).

سادساً: أثر الشمول المالي على احتواء المؤسسات المالية غير الرسمية: فمن أهم مظاهر زيادة مستويات الشمول المالي احتواء المؤسسات المالية غير الرسمي من خلال تقديم مجموعة من المزايا والخدمات لهذه المؤسسات وتشجيعها على اتباع الأنظمة الرسمية، مما يعمل على خلق فرص عمل لمواجهة البطالة وتقليل حجم تداول النقود وتكلفة إصدارها، وفي ذلك حماية المجتمع من خطورة التداول النقدي خارج القنوات الشرعية، مما يعمل على زيادة عمليات التمويل الإرهابي، وما ينتج

عنه من فساد مالي وإداري^(٣٣).

المطلب الثاني: سياسة المؤسسات المالية السعودية ودورها في تعزيز الشمول المالي

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي أربعة منها قد تعمل على تحسين وصول الخدمات المالية للفئات الأقل حظاً وذلك عبر قنوات متنوعة منها: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات، وإصلاح البنوك الحكومية، أما السياستين المتبقيتين فهما حماية المستهلك، والهوية المالية^(٣٤).

أولاً: آليات ومبادرات البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي: تلعب البنوك المركزية دوراً مهماً في تحديد الآليات والسياسات التي من شأنها أن تساعد على توسيع نطاق وصول الخدمات المالية والمصرفية، وتمكين الفئات المستبعدة من الاستفادة من كافة الخدمات مثل الادخار والاقتراض والتأمين وتحويل الأموال، وسوف نوضح دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي بصفتها سلطة إشرافية ورقابية وكمنسق لسياسات القطاع المالي والمصرفي ومستشار

الحكومة في السياسة النقدية^(٣٥).

١- دور البنوك المركزية بصفتها صاحبة السلطة الإشرافية والرقابية: تقوم البنوك المركزية بتعزيز الشمول المالي من خلال دورها الإشرافي والرقابي، وذلك من خلال اتخاذ كافة السبل لمكافحة غسل الأموال، الرقابة على مقدمي خدمات الدفع ومصدري النقود الإلكترونية، من غير المؤسسات المصرفية، وتوفير كافة سبل الحماية للعملاء، خاصة مع وجود أطراف ثالثة والتقدم التكنولوجي الحديث.

٢- دور البنوك المركزية بصفتها صاحبة الاقتراح بوضع اللوائح والأنظمة بل والقواعد الداخلية المنظمة التي من شأنها تحفز الشمول المالي: حيث يمكن لها أن تضع بعض اللوائح والأنظمة المتعلقة بالجهاز المصرفي من أجل زيادة مساحة الشمول المالي، كما تشجع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات المالية خاضعة للتنظيم، بل والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي ودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير محددة، والموافقة على فكرة الوكيل المصرفي باعتباره

سبيل بديل لتقديم الخدمات المالية، باستخدام الهاتف المحمول ودون اللجوء إلى الفروع البنكية^(٣٦).
٣- العمل على تسوية كافة المنازعات المالية حتى يشعر الفرد بالأمان القانوني: فقد قامت بإنشاء أقسام خاصة تتكفل بالنظر في الشكاوى التي يقدمها الأشخاص والمؤسسات ضد البنوك أو المؤسسات المالية التي لا تحترم ولا تتقيد بأحكام اللوائح والأنظمة المتعلقة بالأنشطة البنكية، وذلك بغرض اتخاذ القرار الملائم، والسعي من أجل حل النزاعات وديا بين البنوك والعملاء المتضررة من الخدمات المالي^(٣٧).

٤- دور البنوك المركزية بتقديم كافة المساعدات من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات البنكية بأقل تكلفة: حيث تتولى وضع استراتيجية الشمول المالي، وتحديدًا من خلال جمع البيانات عن أوضاع الشمول المالي، والتنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، التي من شأنها تمثل عنصر حيويًا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها؛ والمتابعة مع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية

بقضايا الشمول المالي، ويأتي ذلك بالنظر لكون أن أغلب الهيئات الدولية الفاعلة في هذه المسائل على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية^(٣٨). ولا تزال المملكة العربية السعودية مستمرة في تعزيز التنسيق على مستوى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما بين السلطات المعنية، وتعزيز الإطار المعني بمصادرة أهم العائدات المتأتية من الجريمة، بما في ذلك من خلال تنمية قدرات مختلف الأطراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا يزال البنك المركزي السعودي مستمرا في تعزيز رقابته في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك مراقبة المخاطر المصاحبة للتقنية المالية.

بالإضافة إلى أنها تخول لكل شخص الحق في فتح حساب بنكي، ونظرا لما تتمتع به البنوك المركزية من سلطة الرقابة والإشراف على نشاط البنوك، بادرت العديد منها إلى إصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بنكية بالمجان ودون دفع مسبق، والهدف هو توفير خدمة بنكية لجميع فئات المجتمع، وجذب الفئات المستبعدة إلى

القنوات الرسمية

٥- دور البنوك المركزية بتشجيع البنوك التي تقوم بتمويل المؤسسات المالية الصغيرة: حيث تقوم البنوك المركزية بتقديم مجموعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية للبنوك التي تقوم بتمويل أو إقراض المؤسسات المالية من أجل مساعدتها على تقديم خدمات مالية للفئات الفقيرة من أجل نشر فكرة الشمول المالي على أوسع نطاق، وذلك في حدود ما تم تمنحه لتشجيع البنوك على منح الائتمان^(٣٩).

بل والأكثر من ذلك وإيماناً من البنوك المركزية بمسؤولياتها الاجتماعية التي تقع على عاتقها، قامت العديد من البنوك المركزية بتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تنشيط قطاع التمويل العقاري خاصة لمحدودي ومتوسطي الدخل وذلك بمعدلات فائدة مخفضة أو بدون فائدة في بعض الحالات، وذلك لضمان توفير الدعم المناسب لهذه الفئات مما يزيد من مساحة الشمول المالي.

٦- دور البنوك المركزية من خلال مواكبة التطورات الدولية المشجعة للشمول المالي: تعمل البنوك

المركزية على مواكبة التطورات في مجال تعزيز الشمول المالي من خلال العمل على تطبيق توصيات الهيئات الدولية المهتمة بقضايا الحوكمة المصرفية ومن هذه التوصيات تعزيز ممارسات الشفافية داخل البنوك والمؤسسات المالية، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات البنكية المقدمة، من خلال تفعيل دور مكاتب الاستعلام، لديها قاعدة بيانات شاملة تتضمن كافة البيانات الخاصة بالأفراد والشركات هذا من ناحية^(٤٠).

ومن ناحية أخرى تبنى مسالة مهمة تتعلق بالاهتمام بموضوع التوعية والثقافة المالية من خلال إعداد خطة وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الخطة من قبل البنوك المركزية ونقلها للقطاع المالي الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى كافة الفئات، وخاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، وتهدف التوعية المالية إلى إيجاد نظام مالي متكامل والوصول إلى مجتمع متطور يعزز ويطور مستويات الوعي لدى كافة شرائح

المجتمع، ويمتلك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية حيث يساعد ذلك المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية بأدنى درجات المخاطر^(٤١).

ثانياً: جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في مجال تعزيز الشمول المالي: فعادة ما تنشط البنوك مركزياً في تبني سياسات المركزية عالمياً الشمول المالي وتوسيع قاعدة عملاء المؤسسات المالية وتنويع المنتجات المصرفية مع التركيز على حماية المستهلكين. حيث تشارك المؤسسة والبنوك السعودية بشكل دوري في فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، وتقديم توعية لعملائها خلال ذلك. وتقدم مجموعة من القواعد واللوائح الهادفة إلى حماية العملاء مثل مبادئ حماية عملاء المصارف وشركات التأمين والتمويل، بالإضافة إلى أحدث المبادئ التي بدأ تنفيذها خلال عام ٢٠١٨م حول التمويل المسؤول للأفراد^(٤٢). ومن جهود المؤسسة في

تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية، مبادرة وكلاء المصارف التي ستساهم في زيادة عدد المنشآت والأفراد الذين يمتلكون حساباً بنكياً، فيمكن من خلال وكلاء المصارف الحصول على الخدمات المالية بيسر وسهولة، خصوصاً في المدن والقرى الصغيرة. كما تشجع المؤسسة الابتكار التنظيمي بما يتوافق مع تعزيز الشمول المالي والتمكين المالي للمرأة.

ومن الجهود أيضاً تصميم وتطوير قاعدة بيانات للشمول المالي، وتعزيز الثقافة والوعي المالي بين مختلف فئات المجتمع ولا سيما فئة الشباب، كما أدركت مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية دور التقنية في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والمنتجات الاستثمارية من خلال تقديم عدد من المبادرات في مجال التقنية المالية، مع التركيز على تعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير نظم المدفوعات المالية وتشجيع

الابتكار في حلول المدفوعات وتقديم الخدمات المالية عبر القنوات الإلكترونية لإتاحة وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية والاستثمارية، كان آخرها إطلاق خدمة المدفوعات الرقمية بالتعاون مع برنامج التحول الرقمي ٢٠٢٠

وتشارك المملكة في عضوية عدد من المنظمات ذات العلاقة بالشمول المالي مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما استضافت المملكة خلال شهر يوليو ٢٠١٨م في الرياض اجتماعات مجموعة الشراكة الدولية للشمول المالي والمؤتمر المصاحب حول «الاتجاهات الإلكترونية في الشمول المالي التقني» والذي ناقش استخدامات تقنية سلسلة الكتل في نشر الشمول المالي والسياسات الداعمة لذلك، بالإضافة إلى ورش عمل مصاحبة حول تعزيز فرص المرأة في الوصول إلى الخدمات المالية. **ثالثاً: دور بنك التنمية الاجتماعية**

السعودي في تعزيز الشمول المالي:

حيث يعتبر من أهم الجهات الحكومية العاملة في مجال الشمول المالي وتوفير المنتجات المصرفية للفئات الأقل حظاً في المملكة عبر عدد من القروض الاجتماعية المدعومة بالإضافة إلى مبادرات البنك الحديث في الادخار وتشجيع الثقافة المالية لعملائه^(٤٣).

الخاتمة

يعتبر الشمول المالي أحد الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، فتسعي معظم الدول إلى تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر والشركات ذات الدخل المنخفض كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية، وهذا ما جعلها من ضمن أولويات المملكة العربية السعودية ورؤيتها ٢٠٣٠، وقد توصلنا من خلال البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات منها:

أولاً: النتائج

١- بذلت المملكة العربية السعودية جهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق، وأحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسسية والشرعية التي تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق، وعملها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة ومحاولة احتكامها للمعايير الدولية في مجال نشاطها.

٢- أن نجاح الشمول المالي يعتمد بالدرجة الأولى على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال حسن عرض وتوصيل الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع بالشكل المميز في ظل بيئة مصرفية رقمية يغلب عليها الطابع الإلكتروني خاصة وأن المنافسة الحالية والمستقبلية في النشاط المصرفي هي مع كل المصارف في العالم.

٣- يساعد الشمول المالي على تقليص الفجوات بين الجنسين وبين الأفراد المقيمين في بيئات متباينة من حيث الفرص والإمكانيات، حيث يدعم الشمول المالي ركائز التنمية الشاملة من خلال خلق بدائل تمويلية



مبتكرة، ويعمل على دمج الفئات الأقل حظاً التي تعاني من الاستبعاد المالي في عملية التنمية للتخفيف من عدم المساواة والفجوات على الأساس الجغرافي، وبالتالي فإنه يحقق النمو المنصف، بحيث يتم الاحتفاظ بالقيمة محلياً ودعم الاستثمارات المسؤولة والمستدامة.

٤- تلعب عملية الشمول المالي دور كبير في التمكين الاقتصادي للمرأة، لأن النساء غالباً ما يعانين من مشاكل التمويل عند إنشاء مشاريعهن الخاصة وعند اللجوء إلى مؤسسات التمويل التقليدية، يمكن للمالية الرقمية استيعاب هذه الفئة

٥- لعبت البنوك المركزية دور مهم في تعزيز الشمول المالي من خلال التطور الكبير في وظائفها وأهدافها خلال العقود الأخيرة، لتضطلع بأدوار كبيرة وشاملة خاصة بعد الأزمات المالية التي شهدتها اقتصاديات الدول، حيث تعدت أهدافها من الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للدول إلى تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية بشكل عادل ومتساوي بين شرائح المجتمع المختلفة وبأقل التكاليف.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة تبني استراتيجية الشمول المالي ضمن استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي، والعمل على تعزيز البنية التحتية المالية، من أجل تعميم الخدمات المالية لكافة الفئات في المجتمع السعودي، والاستفادة من التجارب الدولية في الشمول المالي للتغلب على العقبات التي تواجه تحقيقه، من تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية بتكلفة أقل، وتشجيع إجراء المعاملات المالية الرقمية، وبناء قواعد بيانات وطنية مفتوحة لتعزيز الشفافية، وتوفير الحماية الكاملة لكافة الأطراف المشاركة في تحقيق هذه العملية.

٢- العمل على تبني مدى أهمية وجود توافق حكومي ومجتمعي، وبيان دور القطاع العام والخاص في تحقيق الشمول المالي، وبيان مدى أهمية الاهتمام بالتوعية والتثقيف المالي لكافة فئات المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة، وبأهمية الإصلاحات المالية ومهارات الاتصالات، بالإضافة إلى العمل على توعية المجتمع السعودي بأهمية ترشيد الاستهلاك وأهمية الادخار لها دور في تحقيق الشمول المالي الذي يقود في

التقنية المصرفية الحديثة من خلال
شبكة الإنترنت.

النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة
وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٣- العمل على تسهيل كافة سُبل
التواصل التكنولوجي لكافة فئات
المجتمع وعلى أوسع نطاق لما لها
من أهمية في استفادة كافة الفئات
من الخدمات المالية، والعمل على
تشجيع موردي الخدمات المالية
على تقديم العروض الخاصة بهم
من أجل تحقيق نوع من المنافسة
المشروعة في مجال تقديم الخدمات
المالية.

٤- العمل على تطوير الخدمات
المالية غير المصرفية لتعزيز الاستثمار
والنمو الاقتصادي، وذلك في ضوء
الأنظمة الشرعية، وتدعيم الرقابة
على الجميع المؤسسات التشجيع
الاندماج المصرفي بين البنوك العربية
من أجل تطوير الاقتصاد المصرفي
العربي المشترك والاستفادة من
الخدمات المالية في الأسواق المالية
الدولية من خلال تعديل الأنظمة
المالية والمصرفية وتكثيف عمليات
الإصلاح الاقتصادي لتحقيق سوق
مصرفي عربي مشترك أكثر اندماجا،
ومن ثم أكثر تكاملا مع الاهتمام
بالكوادر البشرية بهدف رفع
مستوى أدائه والتعامل بجدية مع



الهوامش:

١- القاضي، آلاء، (٢٠١٨)، الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣٢، العدد ٤، ص ٢٥ — ٨٢.

٢- معتوق، سهير محمود (٢٠٢١)، تقدير تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلون، المجلد ٣٥، العدد ١، ص ١٤٣ — ١٦٣.

٣- سعدوني، محمد محروس (٢٠٢١)، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، لمجلدة ٥٢، العدد ٤، ص ١٥.

٤- شنبى، صورية (٢٠١٨)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، بحث منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد ٦٥، ص ١١٥.

٥- ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة « ليشون وثرقت» عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي عام ١٩٩٩

استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ من خلال تنفيذ سياسة تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية إلى كافة الفئات من المجتمع وتمكينهم من استخدامها، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الشاملة، كما اعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من اجل محاربة الفقر وفي عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. مشار اليه لدى عبد الله، سمير (٢٠١٦)، الشمول المالي في فلسطين، بحث منشور في معهد الدراسات الفلسطينية، فلسطين، ص ١٥.

٦- كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف

الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة على البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ص ٨٥.

12- Morgan Peter J., (2014): "Financial Stability and Financial Inclusion", Asian Development Bank Institute ADBI, Working Paper Series, No (488).p567.

١٣- جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق (٢٠٢٠)، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ص ٥٠٩.

١٤- فضيل، البشير الضيف (٢٠٢٠): واقع وتحديات الشمول المالي، مرجع سابق، ص ٤٨٥.

١٥- كركار، مليكة (٢٠١٩)، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، بحث مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيبي على البليدة ٢، الجزائر، المجلد ١٠، العدد ٣، ص ٣٧٥.

١٦- شيحة، مروان (٢٠٢٢)، دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٢٤.

١٧- قاسي، يسمينة (٢٠٢٢)، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول

المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، مشار إليه لدى بو طلالة، محمد (٢٠٢٠)، واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجاً، بحث منشور في مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد ٤، العدد ٢، ص ١٥٠.

٧- كما عرفته مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. مشار إليه لدى فضيل، البشير الضيف (٢٠٢٠): واقع وتحديات الشمول المالي، بحث منشور مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١، ص ٤٧٤.

٨- نورين، مجدى المين (٢٠١٥)، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، بحث منشور في مجلة المصري، بنك السودان المركزي، العدد ٧٧، ص ٩.

٩- صباغ، رفيقة مصطفى (٢٠٢٠)، الشمول المالي في الدول العربية: واقع وآفاق، بحث منشور في مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد ١٠، العدد ٢، ص ٥١١.

١٠- عبد الغنى، سناء محمد (٢٠٢٢): دور الشمول المالي في الحد من الفقر، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١٣، العدد ٢، ص ٦١.

١١- خير الدين، محمود محمد (٢٠١٤)،

- العربية، بحث مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد ٥، العدد ١٥، ص ٦٠٥.
- ١٨- محمد، محمود عبد الحافظ (٢٠١٤)، الاقتصاد غير الرسمي في مصر وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤٤، ص ٩٤.
- ١٩- سالم، ياسمينه إبراهيم (٢٠٢١)، متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية، بحث منشور في مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العراق، المجلد ٢١، العدد ١، ص ١٣٠.
- ٢٠- شعلان، محمد عبد الله سيد (٢٠٢٣)، واقع الشمول المالي في مصر، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٢، ص ١٣٠٨.
- ٢١- عبد الله، ميسون (٢٠١٨)، دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- ٢٢- زيدان، هيام سالم (٢٠١٩)، الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر «دراسة مقارنة»، بحث منشور في المؤتمر العلمي بكلية التجارية، بعنوان « التنمية المستدامة والشمول – الرؤى والآثار والتداعيات، المجلد ١، ص ٢٠٩.
- ٢٣- زكريا، محمد (٢٠١٥)، دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور
- أساسي في منظومة الشمول المالي، بحث منشور في مجلة المصارف العربية، العدد ٤١٩، ص ١٦.
- 24- Akhil D., 2013: "Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology: Vol (4), No (2), p52.
- ٢٥- محمد، وائل فوزي عبد الباسط (٢٠١٩)، الشمول المالي والقطاع غير الرسمي، بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد ١، ص ٧٨٤.
- ٢٦- غالي، شرين بشري (٢٠٢٠)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١، ص ٢٣٩.
- ٢٧- الشрман، خالد محمد (٢٠١٩)، الشمول المالي والأداء الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، ص ٥٠.
- ٢٨- قديري، مريم، (٢٠٢٢)، أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا، بحث منشور في مجلة دفاتر بواذكس، الجزائر، المجلد ١١، العدد ١، ص ٩٠.
- ٢٩- عبد المجيد، ميرفت (٢٠١٠)، النمو الاقتصادي، والتطور المالي «دراسة تطبيقية»، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص ٨٦.
- ٣٠- عاشور، سهام عقل عبد الله (٢٠٢٣)، الشمول المالي وفعالية السياسة النقدية في مصر، بحث منشور في مجلة العلمية

الرفاعي، غالب (٢٠٢٠)، مؤشرات الاشتغال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية في سوق عمان المالي، بحث منشور في مجلة الأعمال والقانون، جامعة العين، المجلد ٤، العدد ٢، ص ٩.

٣٥- عاشور، سهام عقل عبد الله (٢٠٢٣): الشمول المالي وفعالية السياسة النقدية في مصر، مرجع سابق، ص ٧١٠.

٣٦- طهير، كمال (٢٠٢١): دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي « دراسة حالة البنك المركزي الأردني»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٨٥.

37- Akeem, U. (2019) :the Impact OF Monetary Policy ON Financial Inclusion IN Nigeria (1981-201 International Journal of Business Management & Research (IJBMR), Vol (9), Issue (3).p15.

٣٨- وهذا ما نلاحظه في التعديلات الأخيرة للجنة بازل ٣ سنة ٢٠١٠ والخاصة بوضع إرشادات للرقابة على المنتجات والابتكارات من الخدمات المالية والمصرفية، وقد عززت اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية اهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة الدفع الصغيرة كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسل الأموال مبادئ جديدة تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسل الأموال على صعيد الشمول المالي. مشار إليه لدى

Blaise G., (2010): "Measures of fi-

للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص ٦٩٠.

٣١- أحمد، عشري محمد على (٢٠١٨)، الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٩، العدد ٥٣٢، ص ٢٣٥.

٣٢- ولكن معظم أجهزة الصرف الآلي تحتاج إلى تحديث تكنولوجي ليكون لها تأثير كبير في المناطق الريفية. لذلك يجب أن تركز الجهات المعنية على الحد من الفقر من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية التي ستعزز الخدمات المصرفية، وقد أظهرت الدراسات أن زيادة مستويات الشمول المالي من خلال زيادة عدد الأفراد المشمولين مالية يعزز من قدرتهم على البدء في أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرتهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية. مشار إليه لدى عبد القادر، فاطمة سيد (٢٠٢٢)، الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، لعدد ٤، ص ٤٨٥.

3-Azam, M) 2015 (:The role of migrant workers remittances in fostering economic growth: The four Asian developing countries' experiences. International Journal of Social Economics, 42(8), P.697.

٣٤- الشحادة، عبد الرزاق؛ قاسم، عامر؛

المراجع

أحمد، عشري محمد علي (٢٠١٨): الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٩، العدد ٥٣٢.

البدوي، رضا مصطفى حسن (٢٠١٩): الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، بحث منشور مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢.

الشحادة، عبد الرزاق؛ قاسم، عامر؛ الرفاعي، غالب (٢٠٢٠): مؤشرات الاشتغال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية في سوق عمان المالي، بحث منشور في مجلة الأعمال والقانون، جامعة العين، المجلد ٤، العدد ٢.

الشرمان، خالد محمد (٢٠١٩): الشمول المالي والأداء الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

القاضي، آلاء (٢٠١٨): الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣٢، العدد ٤.

أنور، إيمان إسماعيل (٢٠٢١): دور الشمول في تعزيز الادخار، بحث منشور مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد ٧، العدد ١.

بوظلاعة، محمد (٢٠٢٠): واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجا،

nancial inclusion a central bank perspective”, Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics, IFC.

٣٩- ياس، مصطفى نزار (٢٠٢٢)، مؤشرات الشمول المالي وأثرها على الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية « متغيرا تفاعليا»: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي ٢٠١٥-٢٠٢٠، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ١٧، العدد ٦٧، ص ١٨٥.

٤٠- عوض، أمال محمد (٢٠١٤)، دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية في البنوك السعودية، بحث منشور في مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٨، العدد ٤، ص ٣٢.

٤١- زكريا، محمد (٢٠١٥)، دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي، مرجع سابق، ص ٢٠.

٤٢- عوض، أية عادل محمود (٢٠٢١)، أثر تطبيق الشمول على الأداء المالي بالبنوك، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد ٣، ص ٣٨١.

٤٣- أنور، إيمان إسماعيل (٢٠٢١)، دور الشمول في تعزيز الادخار، بحث منشور مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد ٧، العدد ١، ص ٣٥.

جامعة المنوفية، المجلد ٥٢، العدد ٤.
 شعلان، محمد عبد الله سيد (٢٠٢٣):
 واقع الشمول المالي في مصر، بحث منشور
 في المجلة العملية للاقتصاد والتجارة،
 العدد ٢.
 شنبى، صورية (٢٠١٨): أهمية الشمول
 المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول
 المالي في جمهورية مصر العربية، بحث
 منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية
 والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف
 المسيلة، الجزائر، العدد ٦.
 شيحة، مروان (٢٠٢٢): دور البنوك الإسلامية
 في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، رسالة
 ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
 التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
 صباغ، رفيقة مصطفى (٢٠٢٠): الشمول
 المالي في الدول العربية: واقع وآفاق، بحث
 منشور في مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر،
 المجلد ١٠، العدد ٢.
 طهير، كمال (٢٠٢١): دور البنك المركزي في
 تعزيز الشمول المالي « دراسة حالة البنك
 المركزي الأردني»، رسالة ماجستير، كلية
 العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم
 التسيير، الجزائر.
 عاشور، سهام عقل عبد الله (٢٠٢٣):
 الشمول المالي وفعالية السياسة النقدية
 في مصر، بحث منشور في مجلة العلمية
 للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة
 المنوفية.
 عبد الغنى، سناء محمد (٢٠٢٢): دور
 الشمول المالي في الحد من الفقر، بحث

بحث منشور في مجلة اقتصاديات المال
 والأعمال، المجلد ٤، العدد ٢.
 جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق
 (٢٠٢٠): آلية لتعزيز الشمول المالي في
 مصر، بحث منشور في المجلة العلمية
 للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس،
 العدد ١.
 خير الدين، محمود محمد (٢٠١٤): الشمول
 المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية
 مع دراسة على البنوك الإسلامية، رسالة
 دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
 زكريا، محمد (٢٠١٥): دور المعهد المصرفي
 في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في
 منظومة الشمول المالي، بحث منشور في
 مجلة المصارف العربية، العدد ٤١٩.
 زيدان، هيام سالم (٢٠١٩): الشمول المالي
 وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في
 مصر «دراسة مقارنة»، بحث منشور في
 المؤتمر العلمي بكلية التجارية، بعنوان
 « التنمية المستدامة والشمول – الرؤى
 والآثار والتداعيات، المجلد ١.
 سالم، ياسمينه إبراهيم (٢٠٢١): متطلبات
 تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض
 الدول العربية، بحث منشور في مركز
 البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات
 التعليمية، العراق، المجلد ٢١، العدد ١.
 سعدوني، محمد محروس (٢٠٢١): الشمول
 المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية
 المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول
 العربية، بحث منشور في مجلة البحوث
 القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق،



منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١٣، العدد ٢. **عبد القادر، فاطمة سيد (٢٠٢٢):** الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤.

عبد الله، سمير (٢٠١٦): الشمول المالي في فلسطين، بحث منشور في معهد الدراسات الفلسطينية، فلسطين.

عبد المجيد، ميرفت (٢٠١٠): النمو الاقتصادي، والتطور المالي «دراسة تطبيقية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان. **عبد الله، ميسون (٢٠١٨):** دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان. **عوض، أمال محمد (٢٠١٤):** دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية في البنوك السعودية، بحث منشور في مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٨، العدد ٤.

عوض، أية عادل محمود (٢٠٢١): أثر تطبيق الشمول على الأداء المالي بالبنوك، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد ٣.

غالي، شرين بشري (٢٠٢٠): دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد

والتجارة، العدد ١.

فضيل، البشير الضيف (٢٠٢٠): واقع وتحديات الشمول المالي، بحث منشور مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١.

قاسي، يسمينة (٢٠٢٢): دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، بحث مجلة المنهل الاقتصادي، الجزائر، المجلد ٥، العدد ١.

قديري، مريم (٢٠٢٢): أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا، بحث منشور في مجلة دفاتر بواذكس، الجزائر، المجلد ١١، العدد ١.

كركار، مليكة (٢٠١٩): الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، بحث مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيبي على البليدة ٢، الجزائر، المجلد ١٠، العدد ٣، ص ٣٧٥.

محمد، وائل فوزي عبد الباسط (٢٠١٩): الشمول المالي والقطاع غير الرسمي، بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد ١.

محمد، محمود عبد الحافظ (٢٠١٤): الاقتصاد غير الرسمي في مصر وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤

معتوق، سهير محمود (٢٠٢١): تقدير

Blaise G., (2010): "Measures of financial inclusion a central bank perspective", Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics, IFC.

Morgan Peter J., (2014): "Financial Stability and Financial Inclusion", Asian Development Bank Institute ADBI, Working Paper Series, No (488).

تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلون، المجلد ٣٥، العدد ١.

نورين، مجدى المين (٢٠١٥): الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، بحث منشور في مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد ٧٧.

ياس، مصطفى نزار (٢٠٢٢): مؤشرات الشمول المالي واثرها على الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية « متغيرا تفاعليا»: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي ٢٠١٥-٢٠٢٠، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ١٧، العدد ٦٧.

المراجع الأجنبية:

Azam, M.) 2015 (The role of migrant workers remittances in fostering economic growth: The four Asian developing countries' experiences. International Journal of Social Economics, 42(8).

Akeem, U. (2019) :the Impact OF Monetary Policy ON Financial Inclusion IN Nigeria (1981-201 International Journal of Business Management & Research (IJBMR), Vol (9), Issue (3).

Akhil D.,)2013(:"Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology: Vol (4), No (2).

